دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	التنمية المكانية لمحافظة النجف الأشرف في ضوء تحديد الأقاليم التنموية
المصدر:	مجلة مركز دراسات الكوفة
الناشر:	جامعة الكوفة - مركز دراسات الكوفة
المؤلف الرئيسي:	حامد، سهى مصطفى
مؤلفين آخرين:	الكرعاوي، أحمد حسين علاوى غزا(م. مشارك)
المجلد/العدد:	ع53
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2019
الصفحات:	389 - 426
رقم MD:	982052
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	EduSearch, EcoLink, IslamicInfo, AraBase, HumanIndex
مواضيع:	النجف، العراق، التنمية الحضرية، التخطيط العمراني، توزيع السكان، الخدمات التعليمية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/982052

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

التنمية المكانية لمحافظة النجف الأشرف في ضوء تحديد الأقاليم التنموية

أ.م.د. سهى مصطفى حامد

الباحث أحمد حسين علاوي

مركز التخطيط الحضري والإقليمي/ جامعة بغداد

المقدمة:

تنطلق أهمية التنمية المكانية من كونها عملية تسعى الى النهوض بالمستوى العام للمجتمعات السكانية من الناحية الاقتصادية والاجتماعية وكذلك تهتم بالحفاظ على الموارد الطبيعية من خلال الاستخدام الأنسب لتلك الموارد المتوفرة في إطار توازني ضمن بيئة مستدامة، إلا أنَّ هذه العملية تتطلب الإلمام بما متوفر من إمكانات تنموية طبيعية وبشرية (سكانية واقتصادية) متاحة وكامنة لأي حيز مكاني يمكن استثمارها في تحقيق أهداف التنمية المكانية، وإن هذه العملية تتطلب وبشكل أساسي تحديد الأقاليم لأغراض التنمية (الأقلمة) لأن عملية التنمية تتطلب وعاءً مكانيا تعمل من خلاله لتحقيق أهدافها (كفائية اقتصادية وعدالة اجتماعية واستدامة بيئية) وبشكل متوازن ومن خلال التخطيط الفعال ووفق سياسات تنموية ملائمة تعمل على إعادة التنظيم المكاني لتلك الإمكانات والنهوض بها ضمن الأقاليم المحددة.

مشكلة البحث: هل إنَّ عملية التنمية المكانية لإقليم (محافظة النجف) متحققة بصورة متوازنة، وهل تم استثمار الإمكانات التنموية فيها بصورة تخطيطية ملائمة.

هدف البحث: يهدف البحث الى تشخيص الإمكانات التنموية في منطقة الدراسة للوقوف على واقع الحال وتوضيح مدى إمكانية أقلمتها من خلال تطويرها وإعادة تنظيمها مكانيا، لتحديد التوجهات المتاحة للتنمية فيها، وتحديد الاحتياجات التنموية المستقبلية واقتراح الحلول لها من خلال وسائل وسياسات تنموية ملائمة، ومحاولة إعداد خريطة مستقبلية لتنمية وتطوير الإقليم.

فرضية البحث: يمتلك اقليم (محافظة النجف) امكانات متنوعة طبيعية وبشرية (سكانية واقتصادية) يمكن استثمارها لتحقيق التنمية المكانية المتوازنة وذلك من خلال اعتماد اليات تحديد الاقاليم للأغراض التنموية (الأقلمة) ووفق السياسات التنموية المناسبة.

المنهجية: تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي المتفق مع طبيعة الهدف من الدراسة وذلك لاستقراء جميع العوامل المؤثرة على التنمية المكانية في منطقة الدراسة من خلال جمع البيانات والمعلومات المكتبية والميدانية للموارد والامكانات التنموية الطبيعية والبشرية–الاقتصادية والسكانية– واستخدام الاساليب التخطيطية الاحصائية لإعطاء صورة واضحة ونظرة تشخيصية للعوامل الرئيسية والثانوية (الامكانات التنموية) للأقاليم الثانوية (الاقضية) للإقليم الرئيسي (محافظة النجف)، ووضع التوجهات التخطيطية للوصول الى التنمية المكانية المتوازنة.

المبحث الاول: الإطار المعرفي والمفاهيمي:

في هذا المبحث سيتم التطرق الى أهم التعريفات والمصطلحات المفاهيمية بغية الالمام بأهم ما تتضمنه الدراسة من توجهات فكرية ومعرفية يمثل نقطة الانطلاق نحو تحقيق الهدف العام، وكما يلي:

التنمية والتنمية المكانية: ان التنمية بالمجمل العام تشتمل على عمليتين هما النمو والتغيير، وهو ما أكدته الامم المتحدة في تقريرها للمؤتمر الحادي عشر الذي عقد في البرازيل عام ١٩٦٢ واكدت فيه ان التنمية تعني النمو + التغيير بكل ابعاده وجوانبه، وبرز هذا واضحا في تعريف سكرتير الامم المتحدة حيث عرف التنمية "انها تشمل النمو والتغيير، وتشمل النواحي الاقتصادية والاجتماعية، كما انها ذات ابعاد كمية وكيفية، وهي بذلك عملية شاملة تتكامل فيها جميع اوجه النشاط الاجتماعي والاقتصادي مشكلة بعدا واحدا لا يمكن فصل أجزائه" (عساف ،١٩٨٨،ص٢١). وبتطور مفهوم التنمية اصبحت الرؤيا الحديثة تتضمن أكثر من النمو الاقتصادي والذي كانت تقترن فيه التنمية في بداياتها الاولى، اذ اصبحت تُعنى بإعادة تنظيم وتوجيه لكافة الانظمة الاقتصادية وغير الاقتصادية بالإضافة الى تحسين دخل الفرد وتطوير الانتاج معا، وايضا هي انموذج يحوي تغييرات جذرية في الهياكل المؤسساتية والادارية والاجتماعية (القريشي، ٢٠١٠،ص٣٦).

وان التنمية "أيَّ تنميةٌ" لابد لها من حيز مكاني تحدث فيه، فليس هناك تنمية تحدث في الفراغ، كما ان لكل نشاط تنموي مهما كان نوعه، متطلبات مكانية تختلف عن الانشطة الاخرى الى درجة صغيرة او كبيرة (سيد ٢٠٠٩،ص٧)، وبذلك فإن التنمية المكانية تعرف بانها "التغييرات التي تطرأ على حالة اقليم ما بطريقة

مقصودة ومخططة لتحسين ظروف حياة سكانه، بين اجزائه المختلفة والحد من التفاوتات المكانية البشرية من خلال الاستخدام الامثل لموارده وامكاناته التنموية المادية والبشرية وتحسين كفاءتها "(الحبيتري ،٢٠١٤،ص٤) .

مفهوم الاقليم: ان هذا المفهوم فيه من المرونة ما سمح لوجهات نظر علمية كثيرة في تعريفه منها جغرافية واقتصادية وسياسية وتخطيطية وعمرانية. فالإقليم الجغرافي يعرف على انه: جزء من سطح الارض يتميز بخاصية جغرافية معينة تميزه عن الاجزاء الاخرى من سطح الارض حيث تكون هذه الصفة سائدة ضمن ذلك الجزء (العاني ،٢٠١٠،ص٥٨) . كما يعرف الاقليم بانه الحيز الذي تدور عليه فلسفة المكان حسب معالم ومؤشرات كل اقليم لخدمة الدولة التي تزداد قوتها مع تعدد وتنوع الاقاليم على ان يحدث توازن حقيقي بينها لتحقيق التنمية المكانية التي تستهدف التنظيم المكاني Spatial organization (الاشعب ،١٩٨٩،ص٢٠)، ومن هذا التعريف يظهر ان الاقاليم باعتبارها احيزة مكانية تعتبر مصدر قوة بما تمتكه من امكانات تنموية الا انها بحاجة الى تنظيم او اعادة تنظيم مكاني لتحقيق العدالة الاجتماعية والكفاءة الاقتصادية من خلال اليات التنمية المكانية. ومما تقدم يمكن تعريف الاقليم (هو حيز مكاني يحدد وفق معايير تبعا للهدف من تحديده).

تحديد الاقاليم التنموية (الأقلمة):

ان عملية استحداث اقاليم لأغراض التخطيط والتنمية الاقليمية تعرف بالأقلمة (غنيم ،٢٠٠٥،ص٧٦). فالاقلمة هي ببساطة تمثل عملية تحديد الاقاليم للأغراض التنموية، وقد تتخذ هذه العملية عدة صيغ اعتمادا على الغاية من الاقلمة، وايضا على توفر البيانات وكذلك المعيار او المعايير التي يجب استخدامها في تحديد الإقليم (عياصرة ،٢٠٠٩،ص٧٩). كما تعرف الاقلمة بانها الميل الى تشكيل اقليم لا مركزية ومناطق ذاتيه التنظيم وقادرة على تطوير نفسها، وتسعى سياسة التنمية الاقليمية الى تخفيض (تقليل) الفجوات التنموية بين الاقاليم المتباينة من خلال أقلمة امكاناتها الطبيعية والبشرية. كما تعرف ايضاً بانها (العدالة المكانية)، اي العدالة في التوزيع المكاني للإمكانات التنموية المادية والبشرية لتحقيق شبكة متكافئة من الفرص الانتاجية والقيم البشرية، بحيث يتم تقريب او ازالة الفروق الطبقية بين الاقاليم التي يتم تحديدها الى

اقصى حد يمكن ان تسمح به امكاناتها المتاحة والكامنة (Hoover, ١٩٧١.p.p.٢٣).

وبذلك فان الاقلمة كأداة هامة في العملية التنموية فإنها تنحى باتجاه تحقيق عدالة في التوزيع المكاني للفرص الانتاجية والمشاريع الاقتصادية والخدمات المجتمعية والبنى الارتكازية من خلال الاستثمار الافضل للإمكانات التنموية في الاحيزة المكانية (الاقاليم التنموية) وبواسطة منظومة ادارية مؤسساتية فعالة وناجحة. وكذلك يفهم من عملية الأقلمة هي الاقليمية التطبيقية التي تتعامل مع البعد المكاني المتمثل (بالأقاليم) وتحديدها لأغراض التنمية المكانية والتي تعمل على اعادة تنظيم البيئة الحضرية ومشكلات المدن وعمليات التوطن الصناعي في الاماكن المناسبة وتخطيط مناطق الترويح والسياحة والحفاظ على الموارد وتنميتها واستدامتها (عبد العال ،٢٠٠٦،ص٣٨).

وبهذا يمكن ان تعرف الأقلمة (بأنها تلك الاجراءات والعمليات التي تتخذ على المستوى المكاني لإظهار او تحديد الوحدات الإقليمية Regional Unit لأغراض التنمية الاقتصادية الاجتماعية وتوفير الخدمات – تنمية مكانية شاملة– من خلال استثمار وتفعيل الامكانات المتاحة والكامنة في الوحدة المكانية وتوزيع ثمارها بصورة عادلة) .

الامكانات التنموية: تأتي الموارد والامكانات في كثير من الدراسات التخطيطية بمعنى واحد ولتحقيق الغرض ذاته من خلال امكانية استثمارها في تحقيق التنمية المكانية (الاقتصادية والاجتماعية والعمران والخدمات ...الخ)، مع ذلك ، فإن مفهوم الامكانات (potential) تعرف على انها اصول (موجودات asset) وفرص متاحة للتنمية المستقبلية (معجم مصطلحات التخطيط العمراني ،٢٠١٣،ص٥٥)، وهي المؤهلات التي تؤهل منطقة ما للقيام بأنماط مختلفة من الانشطة الاقتصادية (الحسوني ،١٩٩٠،ص٤٦) أي ما متوفر فعلا (متاح) في المكان وما يمكن استثماره مستقبلا (كامن). ان هذه الامكانات تعتبر اصول في البيئة المكانية سواء كانت طبيعية او بشرية يمكن استثمارها في سبيل تحقيق التنمية المكانية.

وان الامكانات التنموية تعد احدى الخصائص الرئيسية لوضع الخطة الاقليمية ويقصد بها في بعض الاحيان برأس المال الاجتماعي social capital وتشمل: الموارد المادية والبشرية المتاحة والتي سيعتمد عليها في تنفيذ الخطة، مثل الطرق المرصوفة، او المعدات اللازمة للتنفيذ، او المواد الخام وتصنيعها، او الكوادر

الفنية والبشرية ودور المخطط المكاني ان يوائم بين اولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية (حمد ،٢٠٠٨،ص٤٤) . وبذلك فان الامكانات التنموية في بحثنا نقصد بها: هي مجموعة المصادر والمؤهلات الطبيعية والبشرية المتاحة والكامنة المتوفرة في منطقة ما من اراضي واسعة ومعادن وترب خصبة وموارد مائية وسياحية ومقومات سكانية من ايدي عاملة وخبرات وكفاءات تسهم في تحقيق تنمية مكانية متوازنة مستقبلا. وهذا المفهوم للإمكانات سيتم اعتماده في بحثنا عند دراسة محافظة النجف الاشرف كحالة دراسية. السياسات التنموية: ان التنمية المكانية الكفؤة لا تتحقق الا من خلال سياسات وبرامج تخطيطية يعتمدها المخطط ليتمكن من خلالها ان يوجه عملية التنمية الاقليمية نحو التغلب على مشاكل التباين المكاني في مستويات التنمية ومن ذلك جاء تعريف السياسات التنموية الاقليمية هي :مجموعة الخطط العامة التي ترسم لتحقيق اهدافاً محددة ويتم اعداد المخططات والدراسات التفصيلية في اطارها، والتي ترتبط بالسياسة العامة للدولة وموجهة الى جزء منها، أي انها تأخذ في الاعتبار الحيز المكاني للتنمية الاقتصادية وفي الوقت ذاته تأخذ بعدا آخر هو الجانب الاجتماعي والذي يسمى بالتنمية الاجتماعية (فرحات ،٢٠١٢،ص٤) وايضا تعرف في ضوء ذلك بانها "الجمع الواعي بين عدد من الاجراءات التي تستهدف صورة معينة من التنمية" (الجوهري ،٢٠٠٠،ص١٤٤). ومن الجدير بالذكر ان السياسات التي سيتطرق اليها البحث هي (الاستراتيجيات التنفيذية) التي تأتي بعد السياسات العامة للبلد والتي تتضمن الادوات والاساليب التي تنفذ بها خطط التنمية المكانية الموضوعة. وتعد وترسم تلك السياسات بناء على نتائج التحليل الاقليمي الذي يوفر ويحلل ويفسر البيانات والمعلومات اللازمة لذلك ومن تلك السياسات[1]، سياسة الانتشار الموجه باستحداث مراكز تنمية، سياسة المحاور الحضرية ،سياسات الحد من التركزات السكانية (المدن الجديدة)، سياسة نقل الاستثمارات، سياسة تطوير قطاع الصناعة ،سياسات التنمية الزراعية والموارد المائية، سياسة تطوير واعادة بناء القطاع السياحي. فكل من هذه السياسات التنموية يكون لها دور مهم في تنشيط عملية التنمية المكانية بصورة تخطيطية مستدامة وذلك بما يتوافق مع ما تتمتع به الاحيزة المكانية من امكانات يمكن استثمارها لتحقيق الاهداف المرجوة، فمثلا سياسة الاستثمار الموجه تعمل على نشر الاستثمارات من خلال استحداث مراكز تنموية يكون لها دور مهم في تنمية المناطق ذات المستويات التنموية المنخفضة،

في حين سياسية المحاور الحضرية تنشر التنمية مع امتداد الطرق الشريانية الرئيسية وما تحقق من فوائد تنموية نظرا لامتداد شبكات الخدمات وغيرها، كما ان سياسات المتعلقة بالأنشطة الاقتصادية سواء الزراعية او الصناعية او السياحية فهي تعمل على استثمار تلك الامكانات بأفضل صورة وبشكل مستدام وفق اليات تخطيطه مناسبة تكون ذات عوائد تنموية مهمة.

المبحث الثاني: الإطار العملي والدراسة الميدانية:

سيتم هنا تشخيص الامكانات التنموية الطبيعية والبشرية المتاحة لتطويرها واستثمارها مع ما يتفق مع الابعاد الاقليمية باعتماد على اليات عملية تحديد الاقاليم للأغراض التنموية (الاقلمة) والتي تتيح امكانية دراسة الاحيزة المكانية ذات الترتيب الهيكلي (الاقاليم) وترابطاتها المكانية وما متوفر فيها من امكانات تنموية في تحقيق التنمية المكانية في محافظة النجف الاشرف باعتبارها اقليم تنموي رئيسي وعبر وحداتها المكانية الادارية متمثلة بالأقضية والنواحي باعتبارها اقاليم تنموية ثانوية نظرا لإمكانية الحصول على البيانات والمؤشرات على مستوى الحدود الادارية، وفي الدراسة التخطيطية لا بد من التعرف على امكاناتها والمتمثلة بالخصائص الطبيعية والبشرية من اجل تحديد مجالات التنمية المكانية والنهوض بالواقع الاقتصادي والاجتماعي والعمراني في المحافظة وفق اتجاهات تنموية مستقبلية واستثمار الطاقات التنموية فيها بما يؤدي الى امكانية احداث تنمية اقتصادية واجتماعية وعمرانية شاملة وتحقيق عدالة اجتماعية في توزيع ثمار التنمية.

اولاً: نبذة تعريفية عن محافظة النجف الاشرف: تتميز المحافظة بكونها ذات طابع ديني تاريخي كونها تضم العديد من المشاهد الدينية والمراقد والمزارات منها مرقد الشريف للإمام علي (ع) والذي كان السبب الرئيسي في نشوء مدينة النجف الاشرف، وتمتاز المحافظة ايضاً بوفرة وتنوع مواردها الطبيعية وانشطتها الاقتصادية من صناعة وسياحة، كما تتميز في بعض اجزائها بالإنتاج الزراعي نظرا لتوفر المياه السطحية والترب الصالحة للزراعة مما جعلها تشتهر بمحاصيل زراعية منها الحبوب، مما يسهل من عملية احداث تنمية شاملة لجميع مناطقها، وان جميع ما ذكر يمثل امكانات تنموية يمكن استثمارها لتحقيق التنمية المنشودة (الوكالة الامريكية للتنمية الدولية ،٢٠٠٩،ص٥) .

ثانياً: التشكيل الاداري (الوحدات الادارية ومساحتها) : تضم محافظة النجف الاشرف اربعة اقضية وهي كل من قضاء النجف وهو اكبر قضاء من حيث المساحة ويضم ناحيتين هما ناحية الحيدري وناحية الشبكة، وتتألف ايضا من قضاء الكوفة والذي يضم ايضا ناحيتين هما كل من العباسية والحرية بالإضافة الى مركز قضاء الكوفة، وقضاء المناذرة الذي كان يضم ناحية الحيرة وناحيتي المشخاب والقادسية جرت عليه عدة تعديلات منها في عام ٢٠١٠ جرى دمج ناحية الحيرة مع مركز القضاء واخرها عام ٢٠١٥ وبعد استحداث قضاء المشخاب اصبح قضاء المناذرة يضم مركز القضاء وناحية الحيرة ، والقضاء الاخير الذي استحدث عام ٢٠١٥هو قضاء المشخاب ويضم مركز القضاء وناحية القادسية بعد ان كانا ناحيتين تابعتين الى قضاء المناذرة، وبذلك فان المساحة الكلية لمحافظة النجف الاشرف تبلغ (٢٨٨٢٤كم٢) ، جدول (١) وخريطة (١) (وزارة التخطيط ، ٢٠١٧) . (ظ: الخرائط والجداول في نهاية البحث).

ثالثاً: خصائص البيئة الطبيعية وامكاناتها التنموية: من حيث الموقع والحدود، فتتمثل منطقة الدراسة بمحافظة النجف بكل وحداتها الادارية ، فهي تقع فلكيا بين دائرتي عرض (٥٠- ٢٩O ـ ٢١- ٣٢ O) شمالا وبين خطي طول (٥٠- ٤٢ O ـ٤٤- ٤٤ O)، فهي تقع في الجزء الجنوبي الغربي من العراق وتعتبر احدى محافظات الفرات الاوسط، تحدها اداريا محافظات اقليم الفرات الاوسط (بابل، وكربلاء والقادسية) وهذا يعني قربها من مراكز انتاج وتسويق متنوعة وبيئات مختلفة يساهم ذلك في تنشيط الحركة التجارية وجذب العديد من الانشطة التنموية والفعاليات الاقتصادية والاجتماعية فضلا عن الامكانات الموقعية تتمتع بها منطقة الدراسة ضمن الاقاليم الثانوية والتي يمكن ان تدخل بصورة رئيسية ضمن العمليات التنموية المخططة مستقبلا. وجيمورفولوجيا تضم منطقة الدراسة بيئتين مختلفتين هما، منطقة السهل الرسوبي بنسبة ٥% والجزء الاخر ضمن تكوينات الهضبة الغربية وبنسبة ٩٥% (الموسوي ،٢٠٠٠،ص٥٥)، وبذلك فإنها تجمع ما بين منطقتين طبيعتين لكل منهما خصائص ومميزات معينة.

ومن الناحية الجيولوجية فإنها تضم عناصر معدنية متنوعة كالكلس والجبس والانهيدرايت والدولومايت والحجر الجيري والرملي وصخور طينية وغرينيه والتي يمكن استثمارها في العديد من الصناعات وبالتالي توفير عنصر مهم في اقامة العمران واحداث التنمية في منطقة الدراسة (العطية ،٢٠٠٢،ص٣٠) ، بالإضافة

الى ترسبات حديثة تغطي منطقة السهل الرسوبي ضمن الاقليم والتي ساهمت بصورة مباشرة في احداث تنمية زراعية والتركز السكاني العالي في تلك المناطق نظرا لتوفر الترب الخصبة ذات الجودة العالية (شاكر،١٩٨٩،ص٢٣٨). ويحتمل ايضا احتوائها على خامات ومعادن مستقبلا كالكبريت والنفط والغاز الطبيعي والدولومايت، وحاليا تمتلك منطقة الدراسة على اكثر من ٨١% من معدن حجر الكلس في العراق (الزاملي ،موقع الكتروني).

كما تتنوع الترب في منطقة الدراسة وتقسم الى (مديرية زراعة النجف ، ٢٠١٧)

أ : تربة السهل الرسوبي : وبدورها تنقسم الى:

تربة كتوف الانهار ، تربة احواض الانهار ، تربة الاهوار والمستنقعات المطمورة بالغرين. وهي بصورة عامة ذات صلاحية عالية على الانتاج الزراعي.

ب : ترب الهضبة الغربية (الصحراوية) : تغطي هذه الترب مساحات واسعة من محافظة النجف وهي تربة فقيرة وبذلك فإنها تتصف بضعف صلاحيتها للإنتاج الزراعي مما جعل من مناطقها طاردة للسكان (Buringh,١٩٦٠.p.p.١٢١).

اما الموارد المائية في منطقة الدراسة فتظهر على شكل مياه سطحية ومياه جوفية:

أ- المياه السطحية: وتتمثل بما يأتي:

- شط الكوفة: يدخل شط الكوفة منطقة الدراسة بعد (١٠) كم من نقطة تفرعه الى الجنوب من مدينة الكفل في محافظة بابل على بعد (٢) كم منها، وتتصرف اليه ٦٠% تقريبا من مياه شط الهندية ، ومنه يتفرع منه عند ناحية الحيدرية جدول (بني حسن) ويعمل على ارواء (٣٥٠٠) دونم من الاراضي الزراعية، ويبلغ طول شط الكوفة الكلي (٧٥،٢) كم ويتفرع منه مئة جدول تقريبا في المناطق التي يمر بها.

- شط العباسية: ويدخل المحافظة بعد (٨) كم من نقطة تفرعه بعد مدينة الكفل ويبلغ طول مجراه الكلي (٢٨) كم ويمر خلال ناحيتي العباسية والحرية في قضاء الكوفة، وله مجموعة من التفرعات على جانبيه ضمن المناطق التي يمر بها.

ب- المياه الجوفية: تمتلك منطقة الدراسة كميات كبيرة من المياه الجوفية يمكن الاستفادة منها كبديل لا

سيما في ظل التناقص المستمر للإطلاقات المائية في نهري دجلة والفرات، ويكثر استعمال المياه الجوفية في منطقة الهضبة الغربية.

ت- نظرا لعدم وجود المياه السطحية فيها وقلة الامطار وفصيلتها، وقد بلغ عدد الابار في منطقة الدراسة اكثر من ٢٤٠٠ بئرا .

رابعاً: الخصائص والامكانات السكانية:

يبين الجدول (٢) ان توزيع السكان يتباين بين الوحدات الادارية نظرا لعوامل عدة قد تكون اقتصادية وادارية كما هو الحال في تركز النسبة العظمى من السكان في مركز قضاء النجف لوجود الامكانات الدينية وابرزها المرقد الشريف للإمام علي (ع) وكذلك تركز الخدمات الادارية في مدينة النجف جعلتها ذات تركز سكاني عالي وبالتالي اصبحت المدينة المهيمنة على باقي المناطق الاخرى، والامر ينطبق ايضا على مركز قضاء الكوفة، في حين تتراجع الاعداد السكانية قضاء المشخاب وقضاء المناذرة نظرا للطبيعة الزراعية، اما ناحية الشبكة فتعد الاقل في عدد سكان وبنسبة (٠,٠٣%) من العدد الكلي للمحافظة على الرغم من مساحتها الكبيرة جدا والتي تبلغ (٨٨%) من مجموع المساحة الكلية للمحافظة وهذا يعود الى العوامل الطبيعية منها الطبيعة الصحراوية كونها تقع ضمن الهضبة الغربية وعدم وجود المياه السطحية الدائمية وان سكانها هم بالأغلب قبائل بدوية .

وتقسم الفئات العمرية بصورة عامة الى ثلاث فئات عريضة هي (جلبي ،٢٠١١،ص١٦٦) :

- فئة صغر السن (اقل من ١٥ عاماً): وبلغت في منطقة الدراسة ٤١,٥% من نسبة السكان الكلية لعام ٢٠١٦.

- فئة الشباب (٦٤-١٥عاماً): بلغت نسبتها في منطقة الدراسة بـ(٥٥,٤%) من مجموع السكان في المحافظة.

- فئة كبار السن (٦٥عاما فما فوق): وجاءت بنسبة (٣%) من مجموع السكان في محافظة النجف. اظهر جدول رقم (٤) ان فئة النشطين اقتصاديا في منطقة الدراسة هي فئة كبيرة وتبلغ نسبتها من مجموع السكان (٥٥,٤%) وهذا يدل على توفر الايدي العاملة اللازمة للأنشطة الاقتصادية لإنجاح عملية التنمية المكانية،

وتبلغ نسبة صغار السن (٤١,٥%) مما يعني ارتفاع نسبة الطبقة المعالة الا انها تعني في نفس الوقت ان المجتمع فتي وقادر على رفد المشاريع التنموية مستقبلا بالكوادر العاملة، في حين تظهر فئة كبار السن بنسبة (٣%) وهي نسبة قليلة تدل على ارتفاع معدلات الوفيات في هذه الفئة بالنظر الى الاعمار الكبيرة. تم الاعتماد في استخراج حجم النشطين اقتصاديا الى جميع الاقاليم الثانوية (الاقضية) بشكل نسبي، بالاعتماد على الجدول (٣) والذي يمثل التوزيع العمري للسكان لمحافظة النجف الاشرف بصورة عامة، ومن خلال حاصل ضرب عدد السكان لكل وحدة ادارية، الجدول (٢) في (٥٥,٤) وهي النسبة المئوية لتلك الفئة ضمن عموم منطقة الدراسة ، وذلك بالنظر لعدم توفر تلك الاحصائية على مستوى الاقضية .

خامساً: الخصائص والامكانات الاقتصادية :

١- دراسة واقع الصناعة وتشخيص امكاناتها: يوضح جدول (٥)، ان مركز محافظة النجف جاء بالمركز الاول في عدد المنشات الصناعية الكبيرة والمتوسطة وحتى الصغيرة ويليه مركز قضاء الكوفة، وهذا نتيجة وجود عوامل ساعدت على ذلك منها توفر شبكة النقل والايدي العاملة، في حين توزعت بعض الصناعات في المناطق الاخرى نتيجة عوامل اخرى اهمها توفر المواد الاولية كما هو الحال في تواجد صناعة الالبان في مركز قضاء المشخاب نتيجة لوفرة منتوج الحليب الذي يدخل كمادة اساسية في هذه الصناعة، كما تظهر تجمعات صناعية للصناعات الصغيرة داخل المراكز الحضرية فضلا عن وجود صناعات صغيرة محلية تشتهر بها مدينة النجف ذات طابع سياحي مثل صناعة الذهب والحلي وحياكة الملابس وغيرها[٢]، والتي من الممكن تطويرها لما تتمتع به منطقة الدراسة من عوامل الجذب السياحي المحلي والعالمي وبالتالي تحقيق اهداف عملية التنمية المكانية من خلال تحقيق مردودات اقتصادية اعلى والحفاظ على تراث المجتمع المحلي.

٢- دراسة الواقع الزراعي وامكاناته التنموية: يحتل هذا النشاط مكانة كبيرة بين الانشطة الاقتصادية التي يمارسها سكان منطقة الدراسة وتشتهر بها عدد من اقاليمها الثانوية، وتظهر تلك الاهمية من خلال المساحة المزروعة والتي تبلغ (٣١٦٠٢٢ دونم)، وهناك عدد من العوامل التي ساهمت بشكل مباشر في تنمية وتطور الزراعة في المحافظة وتعتبر امكانات مهمة منها توفر الترب الخصبة عالية الصلاحية للزراعة،

والتي تنتشر في منطقة السهل الرسوبي من المحافظة، وكذلك توفر المياه السطحية منطقة السهل الرسوبي من المحافظة وتوفر المياه الباطنية والتي استثمرت بعضها في زراعة محاصيل معينة تتلاءم معها، بالإضافة العناصر المناخية التي ساعدت على تميز المحافظة بزراعة محاصيل معينة اهمها محاصيل الحبوب (الرز والقمح).

لذا فإن عملية تحديد الاقاليم التنموية الثانوية تسهم في تشخيص الواقع الزراعي في منطقة الدراسة والتي تتميز بإمكانات زراعية متنوعة ساعدها في ذلك عوامل مختلفة طبيعية وبشرية، وهذا يدل على تمتعها بإمكانات تنموية زراعية لها دورها في تحقيق اهداف التنمية المكانية لاسيما ان عدد العاملين في هذا القطاع الحيوي اكبر من عدد العاملين في القطاع الصناعي مما يدل على اهميته في توفير فرص عمل لشريحة كبيرة من السكان وسد حاجة السوق المحلية والاستغناء عن الاستيراد في حال وضعت السياسات والخطط الزراعية المناسبة لذلك الامكانات السياحية في محافظة النجف الاشرف :

تتوفر في منطقة الدراسة العديد من الامكانات السياحية المتنوعة كما يلي (هيئة السياحة في النجف، ٢٠١٧) :

أ- امكانات السياحة الدينية: تمتلك منطقة الدراسة العديد من الامكانات المهمة، جدول (٧).

ب- امكانات السياحة الطبيعية: ومن أبرز تلك الامكانات في منطقة الدراسة:

- البيئة الصحراوية: متمثلة بالسهول الصحراوية والتي تزيد عن (٧٠%) من مساحة منطقة الدراسة واحتوائها على العيون والينابيع المائية بما يشجع على تنشيط انماط سياحية معينة كالسياحة الرياضية .
- الاشكال الجيومرفولوجية والتضاريسية: منها الاخاديد والوديان الطبيعية في منطقة الهضبة الغربية.
- الانهار وتفرعاتها: تتمثل في منطقة الدراسة بنهر الفرات من خلال فرعية (شط الكوفة والعباسية وتفرعاتهما) الا ان استثماره في السياحة كان محدودا ضمن شريط ضيق من مدينة الكوفة.
- النباتات الطبيعية: وتتمثل بقسمين هما: نباتات الاهوار والمستنقعات، القسم الاخر منها هي النباتات الصحراوية، وان هذه النباتات الطبيعية تشجع على اقامة محميات طبيعية وتنشيط السياحة البيئية وهو ما يؤدي الى الحفاظ على البيئة وحمايتها.

– المنخفضات والاهوار: واهمها منخفض بحر النجف وهور ابن نجم، اذا يمكن الاستفادة منها في خلق قطب سياحي من خلال اقامة مدن وقرى ومنتجعات سياحية تسهم تنمية اماكن تواجدها .

ت– الامكانات التاريخية للسياحة: ان لمحافظة النجف العديد من الاثار التاريخية، الجدول (٨).

سادساً: خدمات النقل:

١– شبكة الطرق البرية: تقسم الطرق البرية في منطقة الدراسة الى طرق رئيسية وثانوية وريفية (مديرية الطرق والجسور في محافظة النجف ، ٢٠١٧):

٢– النقل الجوي (مطار النجف الدولي): تمتلك منطقة الدراسة مطار دولي هام تم افتتاحه عام ٢٠٠٨ ويتصف بالقرب من المراكز الدينية في محافظة النجف ويرتبط معهما بشبكة الطرق الداخلية، ومنذ افتتاحه اخذت معدلات الرحلات والمسافرين بالزيادة وخاصة في المناسبات الدينية المتكررة في منطقة الدراسة.

سابعاً: الخدمات المجتمعية:

١– الخدمات التعليمية والصحية:

تتصف الخدمات التعليمية والصحية بصورة عامة في التفاوت في نسبها بين المناطق المختلفة، فتتركز في مركز قضاء النجف ويأتي بعده مركز قضاء الكوفة في حين تكاد تنعدم في ناحية الشبكة، وهذا الامر يعود الى التركز السكاني وارتفاع نسب التحضر فيها.

اما بالنسبة الى التعليم العالي وكما ظهر نتيجة المسح الميداني، فان التوزيع المكاني للجامعات والمعاهد قد تركز في المراكز الرئيسية للمدن وخاصة الكوفة والنجف وهو نتيجة التركز السكاني الكثيف في هذه المناطق اضافة الى وجود اعتبارات تخطيطية يتم الاخذ بها عند توقيع هذه المنشأة التعليمية ليشمل ابناء مختلف مناطق المحافظة.

١– المياه الصالحة للشرب: يبلغ عدد مشاريع المياه الصالحة للشرب في منطقة الدراسة (١٥) مشروعاً وبطاقة تصميمية تصل الى (٩٠٢٥٠٠) متر مكعب/ يوم، وجاء مركز محافظة النجف بالمركز الاول في نسبة التجهيز بلغت (٧١%) من اجمالي المحافظة ويأتي بعدها مركز قضاء الكوفة وبنسبة (١٠%) وذلك يرجع الى التكتل السكاني في هذه المناطق بالنسبة الى المناطق الاخرى، وعلى الرغم من وجود مشاريع

المياه الصالحة للشرب في جميع الوحدات الإدارية إلا أن هناك نسبة من الشحة بلغت (١١%) جدول رقم (١٢) .

٢- خدمات الكهرباء: وتمتلك منطقة الدراسة محطتان لإنتاج الطاقة الكهربائية الاولى غازية في قضاء المناذرة والاخرى تعمل على الديزل في ناحية الحيدرية التابعة الى قضاء النجف، الا انها مرتبطة بالشبكة المركزية وهي ايضا تعتمد على تلك الشبكة حالها في ذلك حال بقية مناطق العراق الاخرى فهي تعاني من نقص حاد في التجهيز وخاصة في فصل الصيف الحار، وبذلك لابد وضع الخطط المناسبة لهذا القطاع الحيوي سيما انتاج الطاقة من المصادر المتجددة ، وهو ما تنعم به منطقة الدراسة امكانات طبيعية تتمثل بصحراء واسعة غير مأهولة وتوفر التجهيز العالي من الاشعاع الشمسي وكذلك السماء الصافية ويضاف الى ذلك الحركة العالية للتيار الهوائي الذي يساعد بصورة فاعلة في حركة التوربينات الهوائية لو تم استثمارها في ذلك .

ثامناً: خدمات الاسكان في محافظة النجف الاشرف: يعتمد عدد الوحدات السكنية على عدد الأسر، والذي بلغ في منطقة الدراسة عام ٢٠١٦ (٢٣٥٩٢٠) أسرة، وقد اشارت نتائج الحصر والترقيم التي اجريت عام ٢٠١٠ ان مجموع

الوحدات السكنية بلغ (١٩١٣٠٦)، جدول (١٣) ،في حين كان عدد الاسر للعام نفسه (٢١٥٣٢٠) اسرة مما يدل على وجود عجز في اعداد الوحدات السكنية.

المبحث الثالث: تحديد الاقاليم التنموية في ضوء الامكانات ورسم الصورة التخطيطية الانسب لتحقيق التنمية المكانية:

في ضوء الامكانات الطبيعية والبشرية (اقتصادية وسكانية) للتنمية المكانية سواء المتاحة منها او الكامنة يمكن اقتراح اقاليم وظيفية ثانوية وتحديد الاجزاء ضمن الهياكل المكانية التي تتميز بوجود امكانات تنموية غير مستغلة يكون لها الدور المهم في عملية التنمية المكانية والحد من مشاكل التباين في المستويات التنموية بين الاقاليم المختلفة، وان عملية التحديد هذه تتم وفق مؤشرات يمكن ادراجها ضمن خمسة عوامل رئيسية هي :

١. عامل (النشاط الصناعي والسياحي)

٢. عامل (النشاط الزراعي)

٣. عامل (السكان والاسكان)

٤. عامل (الخدمات والبنى الارتكازية)

٥. عامل الامكانات الطبيعية

ووفق هذه العوامل تم تحديد اربعة اقاليم تنموية

ذات علاقات مكانية وظيفية وكما يلي :

١- الاقليم التنموي الثانوي ذات (الإمكانات الزراعية العالية):

ان هذا الاقليم تتحدد ابعاده في ضوء الظواهر وامكانات النشاط الزراعي السائد كأساس اقتصادي رئيسي يعتمد من خلاله لتحقيق التنمية المكانية في مجال تواجده وما يشترك به من علاقات مباشرة وغير مباشرة مع عوامل تنموية اخرى سكانية او اقتصادية وخدمية. ويظهر هذا الاقليم في منطقة الدراسة ضمن الجزء الطبيعي (اقليم السهل الرسوبي) مع امتداد شبكة المياه السطحية الدائمة لشطي الكوفة والعباسية، ممتد بذلك على الجزء الاعظم لكل من قضاء المشخاب وقضاء المناذرة وقضاء الكوفة عدا المركز الذي يتصف بالتركز الحضري والانشطة غير الزراعية ، ويشتهر هذا الاقليم بزراعة محاصيل الحبوب ذات الاهمية الاقتصادية .

١- الاقليم التنموي الثانوي ذات (الامكانات الصناعية والسكانية والخدمات) :

يتميز هذا الاقليم بشكل عام بتركز الانشطة الصناعية وخاصة الكبيرة والمهمة كما يتصف بتركز الثقل السكاني، ويمتد هذا الاقليم ضمن الحدود الادارية لمراكز اقضية النجف والكوفة والمناذرة التي تضم اعلى نسب للسكان والقادرة على توفير الايدي العاملة لإدارة الانشطة الاقتصادية المقترحة للتنمية، وبهذه الامكانات التنموية الذاتية لهذا الاقليم ومن خلال الخطط والسياسات التنموية المناسبة يمكن تحقيق عملية التنمية المكانية بوتائر سريعة ونشر ثمارها الى المناطق الاخرى الاقل تنمية ضمن الهيكل المكاني للإقليم .

٢- الاقليم التنموي الثانوي ذات (الامكانات السياحية) :

هو الاقليم الذي يتميز بوجود امكانات ومقومات سياحية متجانسة او مختلفة لها الامكانية على جذب السواح وتامين احتياجاتهم ورغباتهم ، وهذه الامكانات اما تكون دينية او تاريخية واثرية او طبيعية ترفيهية ، ويظهر اقليم السياحة في منطقة الدراسة مشتملا على قضائي النجف والكوفة وناحية الحيرة التابعة لقضاء المناذرة ، والتي تجعل من تلك الامكانات ذات اهمية كبيرة في تنمية منطقة الدراسة ككل لما توفر من مردودات اقتصادية كبيرة يمكن استثمارها في رفع مستويات التنمية للأجزاء الاخرى من الاقاليم الرئيسي (محافظة النجف الاشرف) .

٣- اقليم التنمية ذو الفرص الجديدة :

هذا النمط من الاقاليم يتم تحديده وفق معايير معينة ابرزها وجود موارد وامكانات طبيعية كامنة غير مستغلة وكثافة سكانية منخفضة، مما يستوجب اتخاذ اجراءات تخطيطية تنموية لتنمية هذا الاقليم والذي يظهر الاقليم في المنطقة الصحراوية ضمن الحدود الإدارية لناحية الشبكة في قضاء النجف والتي تمثل (٨٥%) من مجمل مساحة منطقة الدراسة (محافظة النجف) والتي تتميز بالإمكانات الطبيعية من مواد اولية تسهم في اقامة الصناعات وخاصة الانشائية وكذلك توفر الترب الصالحة للزراعة والمياه الباطنية التي تسهم في تطوير النشاط الزراعي بالإضافة الى تميزها بالإشعاع الشمسي والرياح والمساحات الكبيرة التي يمكن استثمارها في توليد الطاقة المتجددة. إلا ان دراسة هذه الامكانات وتحليلها لا يمكن ان تكون ناجحة مالم ترتبط برؤيا تخطيطية تم الاستعانة فيها بالخبراء والاكاديميين وذوي الشأن من (سكان المحافظة)، وسيتطرق البحث الى أبرز السياسات التخطيطية التنموية لتنمية محافظة النجف (كاقليم رئيسي بما يتضمنه من اقاليم ثانوية) مستقبلياً ووفق العوامل التالية :

اولاً: عامل النشاط الصناعي (الامكانات الصناعية):

- التوجه نحو صناعات جديدة غير ملوثة في مراكز الاقضية (ذات الامكانات السكانية والخدمية) متمثلة بمركز قضاء الكوفة والمناذرة والمشخاب.
- العدالة في التوزيع المكاني للمنشآت الصناعية عند اقامتها مستقبلا بين الاقاليم الثانوية (الاقضية) .
- العمل على اقامة قطب نمو يضم مجمعات صناعية انشائية في المنطقة الصحراوية لإنتاج سلع نصف

مصنعة والانتاج النهائي مما يسهم في تنمية تلك المناطق .

– التوسع في اقامة الصناعات الغذائية في كل من اقضية المشخاب والمناذرة وقضاء الكوفة عدا المركز لتحقيق التكامل الاقتصادي .

– تحسين المنشاة الصناعية القائمة حاليا وتطويرها على المحور نجف – مناذرة مثل معامل السمنت والطابوق الجيري والثرمستون والقوالب الإسمنتية لبناء المنازل الجاهزة .

– تطوير شبكات النقل الاقليمية والدولية كمحاور تنموية تساهم في خفض التكاليف بصورة كبيرة وتعمل على توطين الصناعات الكبيرة بالقرب منها مما يوفر فرص اقتصادية كبيرة لمستقرات بشرية .

– نقل الصناعات الملوثة بالاتجاه الجنوبي الغربي نظرا لكونها خالية من السكان وباتجاه حركة الرياح بالإضافة الى كونها منطقة صحراوية غير مستغلة باي نشاط اقتصادي .

ثانياً: الامكانات السياحية:

– استثمار الميزة النسبية للمحافظة والنهوض

بصورة فعالة بالإمكانات السياحية الدينية في مركزي قضاء النجف والكوفة والمحافظة على الموروث الثقافي وجعلها قطب تنموي سياحي ذات أهمية كبيرة .

– الاستفادة من الامكانات الطبيعية متمثلة (بشطي الكوفة والعباسية) ومنخفض (ابن نجم) في قضاء الكوفة في اقامة قرى ومدن سياحية ومنتجعات ترفيهية.

– تفعيل السياحة التاريخية والاثارية في قضاء المناذرة لما يمتلكه من امكانات اثارية ذات قيمة تاريخية مهمة.

– الاستفادة من التجاور المكاني بين مدينة النجف ذات القدسية الدينية ومنخفض بحر النجف المجاور لها والذي يعد من اهم الامكانات الطبيعية في المحافظة.

– الاستفادة من المساحات الصحراوية الكبيرة في قضاء النجف (ناحية الشبكة) في تنشيط أنماط سياحية معينة كالسياحة الصحراوية وسياحة السفاري واقامة المهرجانات البيئية.

ثالثاً: عامل الامكانات الزراعية:

- استصلاح الاراضي والتوسع في زراعة المحاصيل ذات الاهمية الاقتصادية والاستراتيجية كالحبوب (اقضية المشخاب والمناذرة والكوفة).
- تشجيع دور القطاع الخاص في الاستثمار الزراعي للمنطقة الصحراوية في المناطق التي تتوفر فيها المياه الباطنية ضمن ناحية الحيدرية وناحية الشبكة التابعتين لقضاء النجف.
- التوسع في زراعة المحاصيل التي تدخل كمادة اولية في الصناعات الغذائية والاعلاف كالتمور والفواكه والذرة والشعير وبالتالي تطوير الهيكل الاقتصادي في الاقاليم الزراعية.
- التوجه نحو انتاج زراعي جديد وخاصة في مجال الانتاج الحيواني واحواض الاسماك وزراعة النخيل والبستنة لتحقيق مصادر دخل اضافية للأقاليم الثانوية.
- النهوض بالمستوى التعليمي للمزارعين بإقامة الورش التعليمية وبرامج تدريبية وتقديم الاستشارات الزراعية لهم وعمل حقول خاصة بالأبحاث الزراعية تشترك فيها المؤسسات الاكاديمية والبحثية.

رابعاً: عامل الخدمات والبنى الارتكازية :

- توسيع مجال التغطية والكفاءة للخدمات الاجتماعية (الصحية والتعليمية وشبكات الماء والكهرباء) خاصة المناطق الريفية لتقليل ظاهرة الهجرة نحو المدن المركزية.
- توفير الكوادر الفنية والادارية القادرة على التخطيط والادارة للخدمات والبنى الارتكازية سيما ان اقليم النجف يضم عدد من الجامعات والمعاهد المستمرة على تخريج اعداد وفيرة من العمالة الماهرة.
- التوجه نحو ربط الاقليم بشبكة السكك الحديدية العامة وضمن القوس المقترح (سماوة–نجف–كربلاء) لما لها من دور كبير في تحقيق سهولة الوصول .
- السعي نحو تخصيص موقع جديد لمطار النجف الدولي في الجزء الجنوبي الغربي ضمن المنطقة الصحراوية الخالية من السكان .
- اعتماد سياسة تطوير المراكز المحلية القائمة بجعلها مراكز حضرية مستقبلية تتمتع بشبكة جيدة من الخدمات والبنى الارتكازية ووفق المعايير التخطيطية الملائمة.
- العمل على زيادة الطاقات الانتاجية للمواد البنائية الانشائية (الطابوق والسمنت والجص والكونكريت)

بالنظر الى توفر المواد الاولية الازمة لتلك الصناعات.

– التوسع باقامة المجمعات السكنية في الظهير الصحراوي لقضاء النجف بالنظر لعدم استثمارها باي نشاط عمراني او اقتصادي.

– الحفاظ على هوية الاقليم الرئيس (محافظة النجف) وما يتمتع به من قدسية بإزالة العشوائيات واسكان المتجاوزين في مناطق مؤهلة للسكن في أطراف مركز قضاء النجف.

خامساً: عامل الامكانات الطبيعية:

– التوجه نحو استثمار المياه الباطنية في استصلاح مساحات من الصحراء في اقامة محميات طبيعية ومراعي للحيوانات لاهميتها في حماية مناطق المشاهد الطبيعية وتثبيت التربة. اقامة حزام اخضر قوسي حول المناطق المأهولة بالسكان يعمل كمصدات للرياح العالية الهابة نحو المدن.

– التوجه نحو انتاج الطاقة المستدامة من المصادر المتجددة (الرياح والشمس) لتوفر الامكانات الطبيعية لانتاجها من رياح عالية واشعة شمس قوية بساعات سطوع طويلة وتوفر المساحات الخالية من اي نشاط، وتم تسقيط التوجهات التنموية المستقبلية عليها من قبل الباحث باستخدام تقنية GIS.

الاستنتاجـــات:

١. لقد اظهر التوزيع المكاني للإمكانات التنموية، وجود امكانات صناعية (منشات صناعية وايدي عاملة وشبكات الخدمات) الا انها تتركز بصورة اساسية في مركز قضاء النجف والكوفة ، دون الاخذ بالاعتبار توفر مواد اولية واراضي صحراوية واسعة خالية من الانشطة الاقتصادية يمكن استثمارها في توطين صناعات متعددة تتكامل مع امكاناتها.

٢. توفر العديد من الامكانات السياحية الدينية والطبيعية والتاريخية يؤهلها لأن تكون قطب سياحي مهم وذلك في حال استثمارها بسياسات تنموية ملائمة خاصة وانها من الوجهات المهمة للسياحة الدينية .

٣. تتمتع منطقة الدراسة بإمكانات زراعية مهمة كون جزء منها يمتد ضمن اقليم السهل الرسوبي الجغرافي المتميز بالمياه السطحية والترب الجيدة مما ساهم في تركز السكان وشبكات الطرق في ذلك الجزء وبالتالي تتوفر الامكانية لتطويرها، كما تتوفر المياه الباطنية والترب الصالحة للزراعة في المنطقة الصحراوية مما

يشجع مستقبلا في استثمار اجزاء منها في النشاط الزراعي .

٤. ان تركز السكان بصورة كبيرة في مراكز الاقضية نتج عنه ضغط على شبكات الخدمات الاجتماعية والطرق والوحدات السكنية، في حين تتوفر مساحات خالية من السكان يمكن اقامة مستقرات بشرية فيها واستدامتها من خلال انشطة اقتصادية تسهم في توفير الاساس الاقتصادي لها.

٥. توفر بيئة طبيعية متنوعة يمكن استثمارها في انشطة متنوعة مستقبلا (زراعة مستدامة، طاقة متجددة، سياحة طبيعية ومحميات بيئية) وذلك في حال الاعتماد على الخطط وسياسات التنمية المكانية المناسبة.

٦. ومن خلال ما تم تشخيصه من امكانات يمكن استثمارها لتحقيق التنمية المكانية المتوازنة ، فان عملية تحديد الاقاليم تعد ضرورية في هذه المرحلة وذلك للكشف عن حجم وتوزيع هذه الامكانات ومنها اقتراح التنظيم والتخطيط الملائم للاستفادة منها في المجال التنموي .

التوصيـــــــــــات:

١- تقوية دور الادارة المحلية في محافظة النجف وفق مبدأ اللامركزية في الادارة والتخطيط بالمشاركة الفعلية للمجتمعات المحلية في العملية التخطيطية للأقاليم بما يتناسب مع طبيعة الامكانات التنموية.

٢- خطة التطوير المؤسساتية وتنمية قدراتها بالإضافة الى التعاون التام بين الدوائر الحكومية الصحية والتعليمية والماء والكهرباء وغيرها لدراسة وتقييم فرص ادارة التغيير واعادة الهيكلة وبناء قدراتها المؤسسية لتكون قادرة على تجاوز مشاكلها وتحقيق توجهاتها المستقبلية.

٣- التخطيط لتحسين كفاءة الانشطة الاقتصادية القائمة حاليا من خلال الاهتمام بجانب التنمية البشرية باستثمار المخرجات من الجامعات والمعاهد ورفع كفاءة ومهارات العاملين في تلك الانشطة.

٤- خلق فرص عمل جديدة في المناطق الريفية والحضرية معا من خلال تطوير القطاع الخاص وتنشيط عملية الاستثمار وبما يجعلها جاذبة للاستثمار الاجنبي في الانشطة الاقتصادية.

٥- الاخذ بالاعتبار عند وضع الخطط التنموية ضرورة مراعاة متطلبات الاستدامة من خلال الحفاظ على الاراضي المزروعة نظرا لأهميتها، والتأكيد على ضرورة استثمار الامكانات والموارد التي لم تستغل بعد.

٦- اعادة توزيع السكان بالصورة التي تحد من ازديادهم في مركز المحافظة بصورة كبيرة، من خلال اتباع سياسات مناسبة مع تنمية مناطق الاطراف مما يساهم في امتصاص الزخم السكاني في المدن المركزية.

خريطة (١) الوحدات الادارية في محافظة النجف

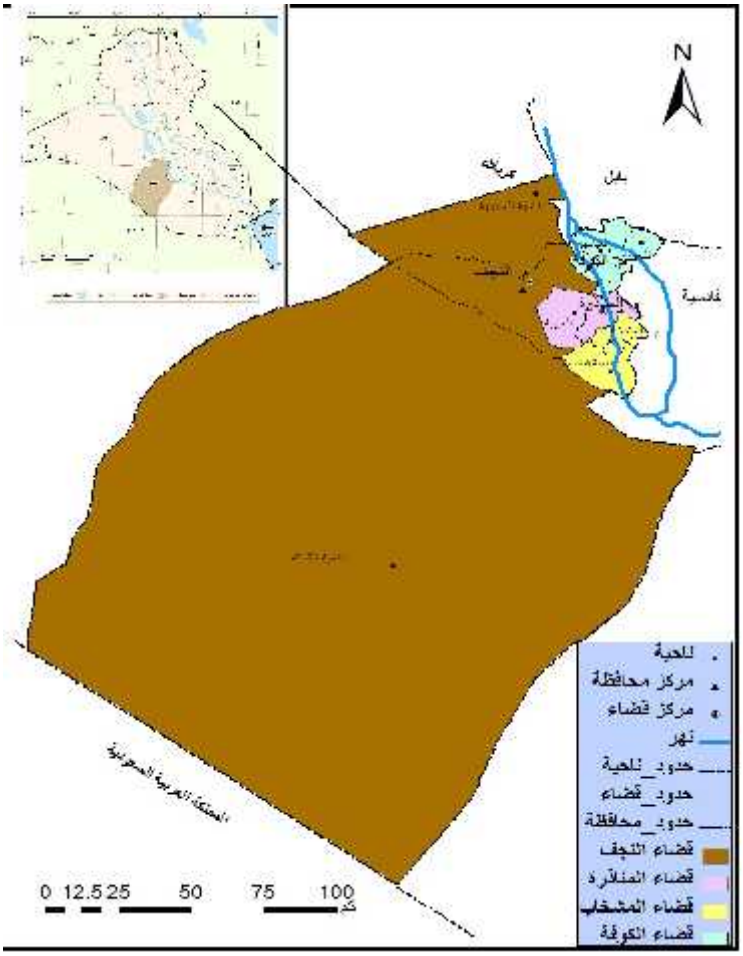

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، مديرية تخطيط النجف الاشرف ، خارطة محافظة النجف الادارية، ٢٠١٦

جدول (١) الوحدات الادارية (الاقضية والنواحي) لمحافظة النجف الاشرف حسب المساحة والنسبة المئوية

القضاء	الناحية	المساحة كم^{٢}	النسبة المئوية
النجف	مركز قضاء النجف	١١٣٣	٣،٩٣
	الحيدرية	١٢٢٨	٤،٢٦
	الشبكة	٢٥٤٠٠	٨٨،١٢
المجموع		٢٧٧٦١	
الكوفة	مركز قضاء الكوفة	١٢٩	٠ ,٤٤
	العباسية	٨٥	٠ , ٢٩
	الحرية	٢٢٣	٠،٧٧
المجموع		٤٣٧	
المناذرة	مركز قضاء المناذرة	٥٩	٠ ,٢٠
	الحيرة	٢٦٥	٠ ,٩١
المجموع		٣٢٤	
المشخاب	مركز قضاء المشخاب	١٢٣	٠ ,٤٢
	القادسية	١٧٩	٦٢, ٠
المجموع		٣٠٢	
مجموع مساحة المحافظة		٢٨٨٢٤	% ١٠٠

المصدر : الباحث بالاعتماد على : وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، دائرة التنمية الاقليمية والمحلية ، مديرية تخطيط النجف الاشرف ، بيانات غير منشورة ، ٢٠١٧.

جدول (٢) عدد السكان حسب الوحدات الادارية المكونة لمحافظة النجف ونسبها المئوية حسب تقديرات عام ٢٠١٦

محافظة النجف الاشرف	القضاء	الوحدات الإدارية	عدد السكان	النسبة المئوية بالنسبة للمحافظة
	النجف	م. قضاء النجف	٧٧١٢٧٩	%٥٢,٧
		ناحية الحيدرية	٥٤٤٩٧	%٣,٧٢
		ناحية الشبكة	٤٦٣	%٠,٠٣
	مجموع القضاء		٨٢٦٢٣٩	
	الكوفة	م. قضاء الكوفة	٢٤٠٤٩٧	%١٦,٤٤
		ناحية العباسية	٩٣٢٨٥	%٦,٣
		ناحية الحرية	٣١٣٣١	%٢,١
	مجموع القضاء		٣٦٥١١٣	
	المناذرة	م. قضاء المناذرة	٩٢٤٥٨	%٦,٣٢
		ناحية الحيرة	٣٩٨٢٩	%٢,٧
	مجموع القضاء		١٣٢٢٨٧	
	المشخاب	م. قضاء المشخاب	٩٢٦٣٠	%٦,٣٣
		ناحية القادسية	٤٦٤٣٧	%٣,١
	مجموع القضاء		١٣٩٠٦٧	
	مجموع المحافظة		١٤٦٢٧٠٦	%١٠٠

المصدر: الباحث باعتماد على : – وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء ،مديرية احصاء النجف ، تقديرات سكان محافظة النجف لعام ٢٠١٦ ، بيانات غير منشورة، ٢٠١٧

جدول (٣) تقديرات السكان حسب فئات العمر والنوع بحسب الوحدات الادارية لعام ٢٠١٦

الفئات العمرية	الذكور	النسبة المئوية	الإناث	النسبة المئوية	المجموع	النسبة المئوية
0-4	78257	15.85%	74366	15.22%	152623	15.53%
5_9	69785	14.11%	67315	13.60%	137100	13.85%
10_14	61454	12.39%	60276	12.00%	121730	12.19%
15_19	53829	10.76%	53322	10.48%	107151	10.62%
20_24	46178	9.06%	45912	8.87%	92090	8.97%
25_29	39742	7.72%	39989	7.68%	79731	7.70%
30_34	33453	6.45%	34381	6.62%	67834	6.53%
35_39	28521	5.46%	29845	5.72%	58366	5.59%
40_44	24204	4.63%	26039	4.96%	50243	4.79%
45_49	20149	3.81%	21814	4.11%	41963	3.96%
50_54	16136	2.97%	17242	3.19%	33378	3.08%
55_59	12697	2.31%	13432	2.47%	26129	2.39%
60_64	9372	1.69%	9620	1.78%	18992	1.74%
65_69	6589	1.19%	6795	1.26%	13384	1.23%
70_74	4026	0.74%	4339	0.81%	8365	0.77%
75_79	1682	0.33%	2255	0.42%	3937	0.38%
80+	2298	0.53%	3918	0.81%	6216	0.67%
المجموع	714814	100.00%	710909	100.00%	1462706	100.00%

المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء ،مديرية احصاء النجف ، تقديرات سكان محافظة النجف لعام ٢٠١٦ ، بيانات غير منشورة، ٢٠١٧.

الجدول (٤) عدد النشطين اقتصاديا ضمن الوحدات الادارية لمحافظة النجف الاشرف لعام ٢٠١٦

القضاء	الوحدة الادارية	عدد النشطين اقتصاديا (١٥-٦٤)*
النجف	م. قضاء النجف	٤٢٧٢٨٨
	ناحية الحيدرية	٣٠١٩١
	ناحية الشبكة	٢٥٧
الكوفة	م. قضاء الكوفة	١٣٣٢٣٥
	ناحية العباسية	٥١٦٧٩
	ناحية الحرية	١٧٣٥٧
المناذرة	م. قضاء المناذرة	٥١٢٢١
	ناحية الحيرة	٢٢٠٦٥
المشخاب	م. قضاء المشخاب	٥١٣١٧
	ناحية القادسية	٢٥٧٢٦

المصدر : الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (٢)،

جدول (٥) اعداد المنشأة الصناعية وانواعها واعداد العاملين حسب الوحدات الادارية لعام ٢٠١٦

المنشأة الصناعية الكبيرة														
حكومي	اهلي	مجموع	مجموع العاملين	الوحدات الادارية واعداد العاملين										
				م. النجف	عدد العاملين	ناحية الحيدرية	عدد العاملين	الكوفة	عدد العاملين	ناحية العباسية	عدد العاملين	م. المناذرة	عدد العاملين	م. المشخاب	عدد العاملين
١٢	٢٢	٣٤	٢٠١٢٥	١٧	١١٩٧٠	٥	٢٥٤٧	٦	٤٢٧٠	١	٨٤٠	٥	٤٩٨		
المنشأة الصناعية المتوسطة														
حكومي	اهلي	مجموع	عدد العاملين	الوحدات الادارية										
				م. النجف	عدد العاملين	م. المناذرة	عدد العاملين	م. المشخاب	عدد العاملين					
-	١٣	١٣	٢١٠											

				١١	٣٥	١	٩٥	١	٨٠

المنشأة الصناعية الصغيرة											
حكومي	اهلي	مجموع	عدد العاملين	الوحدات الادارية							
				م. النجف	عدد العاملين	الكفوة	عدد العاملين	م. المناذرة	عدد العام لين	م. المشخاب	عدد العاملين
-	٢٠٦٤	٢٠٦٤	٥٥٨١								
مجموع المنشأة		مجموع العاملين		١٦٢٥	٣٧٤٠	٣٨٥	١١٥٠	٥٤	٢٧١	١٠٠	٤٠٠
٢١١١		٢٥٩١٦									

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء ،مديرية احصاء النجف ، شعبة الاحصاء الصناعي ، بيانات غير منشورة، ٢٠١٧.

جدول (٦) المساحات المزروعة والصالحة للزراعة الغير صالحة واعداد المزارعين نسبتها المئوية لعام ٢٠١٦

القضاء	الوحدة الادارية	المساحة الكلية دونم	المساحة المزروعة دونم	النسبة المئوية من مساحة الوحدة الإدارية	المساحة الصالحة للزراعة*	المساحة الغير صالحة للزراعة	اعداد المزارعين
النجف	م. النجف	453200	29901	6.65%	378200	75000	2228
	ناحية الحيدرية	491200	31054	6.32%	9973000	187000	2685
	ناحية الشبكة	10160000	0	0.00%	489580	1620	0
الكوفة	م. الكوفة	51600	16864	32.68%	42240	9360	2874
	ناحية العباسية	83000	64620	77.86%	66482	16400	6531
	ناحية الحرية	40200	22865	56.88%	25496	14704	2698
المناذرة	م. المناذرة	19400	10959	56.49%	15244	4156	1650
	ناحية الحيرة	110200	42123	38.22%	101412	8788	4622
المشخاب	م. المشخاب	49200	39730	80.75%	42476	6724	4981

	ناحية القادسية	71600	57906	80.87%	62340	9260	5907
المجموع		11529600	316022		1119647 2	333130	34176

المصدر: الباحث بالاعتماد على _ مديرية زراعة محافظة النجف الاشرف ، شعبة الاحصاء الزراعي ، بيانات غ.م ، ٢٠١٧.

جدول (٧) اهم المزارات التي توجد في اقليم محافظة النجف .

القضاء	المراقد والمزارات الدينية
النجف	الروضة الحيدرية وفيها (مرقد الامام علي (ع)) والذي دفن بجانبي نبي الله ادم ونوح عليهما السلام، وفيها المكتبة الحيدرية والعديد من النفائس والمخطوطات)
	مرقد نبي الله هود وصالح (وهما في حرم واحد)
	مرقد كميل بن زياد النخعي
	مقام الامام زين العابدين علي بن الحسين (ع)
	مسجد الحنانة (وهو موضع رأس الامام الحسين (ع) عند مرور قافلة آل بيت الرسول الاكرم (ص) بمدينة النجف عام ٦١هـ بعد انتهاء المعركة المعروفة بالطف
	مقبرة وادي السلام (تعد من أكبر المقابر في العالم ويقصدها الملايين سنويا لزيارة ودفن موتاهم)
	مدينة النجف القديمة وتضم مقر الحوزة الدينية ومكاتب العلماء والمراجع والعديد من المكتبات الدينية .
الكوفة	مرقد مسلم بن عقيل بن ابي طالب عليه السلام
	مسجد الكوفة المعظم (يعد من اقدم المساجد ومنبرا لإلقاء خطب الجمعة ويضم العديد من مقامات الانبياء والاولياء الصالحين)

مرقد هاني بن عروة المرادي
مرقد المختار الثقفي
مرقد الصحابي الجليل ميثم التمار
قبر خديجة بنت الامام علي (ع)
دار الامام علي (ع)
مسجد السهلة ، ويضم العديد من المقامات ابرزها مقام الامام محمد بن الحسن وهو الامام الاثني عشر من الائمة المعصومين (ع)
مرقد السيد ابراهيم بن الحسن المثنى (ع) ، احد ابناء الامام موسى الكاظم (ع)
مقام النبي يونس

المصدر : وزارة الثقافة والسياحة والاثار ، هيئة السياحة ، فرع النجف ، ٢٠١٧ .

الجدول (٨) المواقع والموجودات التاريخية والاثارية في محافظة النجف الاشرف

الموجودات التاريخية والاثارية	الموقع
مدينة الحيرة الاثرية (تضم البقايا الاثرية لقصور المناذرة)	قضاء المناذرة
الاديرة المسيحية وابرزها كنيسة هند	قضاء المناذرة
خان الحماد (خان النص)	قضاء النجف
خان الشيلان	قضاء النجف
سور مدينة النجف القديمة	قضاء النجف

المصدر : – الباحث بالاعتماد على : هيئة السياحة في محافظة النجف ، الدليل السياحي ، ٢٠١٧.
– المسح الميداني .

الجدول (٩) التوزيع المكاني للطرق الريفية ضمن منطقة الدراسة

القضاء	مجموع اطوال الطرق الرئيسية ضمن القضاء	مجموع اطوال الطرق الثانوية ضمن القضاء	مجموع اطوال الطرق الريفية ضمن القضاء
النجف	١٠٣	٣٠	٢٠٥
الكوفة	٣٥	٢١	٤٠٤
المناذرة	٣٠	–	٩٩
المشخاب	٢١	–	١٠٧
المجموع	١٩٨	٥١	٨١٥

المصدر : وزارة الاعمار والاسكان ، دائرة الطرق والجسور ، مديرية طرق وجسور النجف ، بيانات غير منشورة، ٢٠١٧.

جدول (١٠) واقع الخدمات التربوية والمطلوب منها والعجز في محافظة النجف الاشرف لعام ٢٠١٦

القضاء	الوحدة الادارية	عدد السكان	واقع حال الخدمات التربوية			واقع حال قطاع الصحة		واقع حال قطاع الصحة
			ر. اطفال	ابتدائي	مركز صحي	مستشفى	سرير	مركز صحي
النجف	م. قضاء النجف	٧٧١٢٧٩	٢٧	٢٣٥	١٣٦	٣	١٠٩٢	٢٨
	ناحية الحيدرية	٥٤٤٩٧	١	٤٠	١٤	١	٤٥	١
	ناحية الشبكة	٤٦٣	٠	١	٠	٠	٠	١

الكوفة	م. قضاء الكوفة	٢٤٠٤٩٧	٨	١٠٠	٤٧	١	٢٧٥	١٣
	ناحية العباسية	٩٣٢٨٥	١	٤٩	٢٤	١	٩٠	٩
	ناحية الحرية	٣١٣٣١	١	١٩	٨	٠	٠	٣
المناذرة	م. قضاء المناذرة	٩٢٤٥٨	٣	٢٢	١٢	١	١٦٥	٤
	ناحية الحيرة	٣٩٨٢٩	٢	٣٦	١٥	٠	٠	٧
المشخاب	م. قضاء المشخاب	٩٢٦٣٠	٢	٥٩	٢٦	٠	٠	١٠
	ناحية القادسية	٤٦٤٣٧	١	٣٨	١٣	٠	٠	٣
المجموع		١٤٦٢٧٠٦	٤٧	٦٣٢	٢٩٥	٧	١٦٦٧	٧٩

المصدر : وزارة التربية ، مديرية تربية محافظة النجف ، شعبة الاحصاء التربوي ، بيانات غ . م ، ٢٠١٧.

– المصدر : وزارة الصحة ، دائرة صحة النجف ، قسم التخطيط ، شعبة الاحصاء الصحي والحياتي ، ٢٠١٧.

جدول (١١) التوزيع المكاني للجامعات والمعاهد في محافظة النجف الاشرف ٢٠١٧.

الوحدة الادارية	كلية او معهد
مركز قضاء النجف	المعهد التقني نجف
	كلية الادراة والاقتصاد/ جامعة الكوفة
	كلية التربية للبنات/ جامعة الكوفة
	مجمع كليات التربية – التربية الاساسية– الفقه/ جامعة الكوفة
	كلية العلوم السياسية / جامعة الكوفة
مركز قضاء الكوفة	المجمع الرئيسي لكليات جامعة الكوفة
	تجمع كليات التخطيط العمراني– الاثار والتراث– القانون / جامعة الكوفة
	طب الاسنان/ جامعة الكوفة
	جامعة جابر بن حيان للعلوم الطبية
	جامعة الفرات الاوسط
	مجمع كليات الزراعة – الطب البيطري/ جامعة الكوفة

- المصدر: الباحث بالاعتماد على المسح الميداني .

جدول (١٢) كمية المياه المنتجة ونسب توزيعها حسب الوحدات الإدارية في محافظة النجف الاشرف لعام ٢٠١٦

القضاء	الوحدة الادارية	عدد المشاريع	كميات المياه المنتجة م٣/يوم	النسبة المئوية من اجمالي المحافظة	نسبة التجهيز %	نسبة ا لشحة%

النجف	م. قضاء النجف	٢	٦٤٨٠٠٠	%٧١	٨٧	١٣
	ناحية الحيدرية	١	١٣٢٠٠	%١,٥	٩٥	٥
	ناحية الشبكة	١	١٢٠٠	%٠,١٣	٧٧	٢٣
الكوفة	م. قضاء الكوفة	٢	٩١٣٠٠	%١٠	٩١	٩
	ناحية العباسية	١	١٠٨٠٠	%١,٢	٩٢	٨
	ناحية الحرية	١	٩٦٠٠	%١	٨٥	١٥
المناذرة	م. قضاء المناذرة	٢	٤٥٦٠٠	%٥	٩٠	١٠
	ناحية الحيرة	٢	٩٦٠٠	%١	٨٨	١٢
المشخاب	م. قضاء المشخاب	٢	٦٠٠٠٠	%٧	٩٣	٧
	ناحية القادسية	١	١٣٢٠٠	%٢	٨٨	١٢

المصدر: الباحث بالاعتماد على-مديرية ماء النجف، الهيئة الفنية، قسم التخطيط والمتابعة، بيانات غير منشورة،٢٠١٧.

جدول (١٣) اعداد وتوزيع الوحدات السكنية على الوحدات الادارية لمحافظة النجف الاشرف لعامي ٢٠١٠-٢٠١٦

القضاء	الوحدة الادارية	اعداد الوحدات السكنية لعام ٢٠١٠	النسبة المئوية من مجموع الوحدات السكنية%	اعداد الوحدات السكنية لعام ٢٠١٦*
النجف	م. قضاء النجف	١٠٥٤٤٤	٥٥,١٢	١٠٧٨٧٣
	ناحية الحيدرية	٥٧٥٠	٣	٥٨٨٢
	ناحية الشبكة	٥٦	٠,٠٣	٦٩
الكوفة	م. قضاء الكوفة	٣٣١٨٤	١٧,٣٥	٣٣٩٣٤
	ناحية العباسية	١٠٤٧٤	٥,٤٧	١٠٦٩٤
	ناحية الحرية	٣٩٠٦	٢,٠٤	٣٩٩٤
المناذرة	م. قضاء المناذرة	١١٥٠١	٦	١١٧٦٦
	ناحية الحيرة	٤٩٠٦	٢,٥٦	٥٠١٦
المشخاب	م. قضاء المشخاب	١٠٦٤٢	٥,٥٦	١٠٨٨٩
	ناحية القادسية	٥٣٧٤	٢,٨١	٥٤٩٧
المجمـوع		١٩١٣٠٦	%١٠٠	١٩٥٧٢٣

المصدر : الباحث باعتماد على : وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء ،مديرية احصاء النجف ، بيانات الحصر والترقيم لعام ٢٠١٠ ، بيانات غير منشورة ، ٢٠١٧.

• تم استخراج اعداد الوحدات السكنية من قبل الباحث حسب الوحدات الادارية وفق معيار النسبة والتناسب بعد استخراج العدد الكلي لإجمالي منطقة الدراسة لعام ٢٠١٦ ، وذلك لعدم توفر احصاءات حديثة بعد نتائج الحصر والترقيم التي اجريت عام ٢٠١٠.

الخريطة (٦-٣) خطة التنمية المكانية المستقبلية لغاية عام (٢٠٢٦) للهيكل المكاني لمحافظة النجف الاشرف

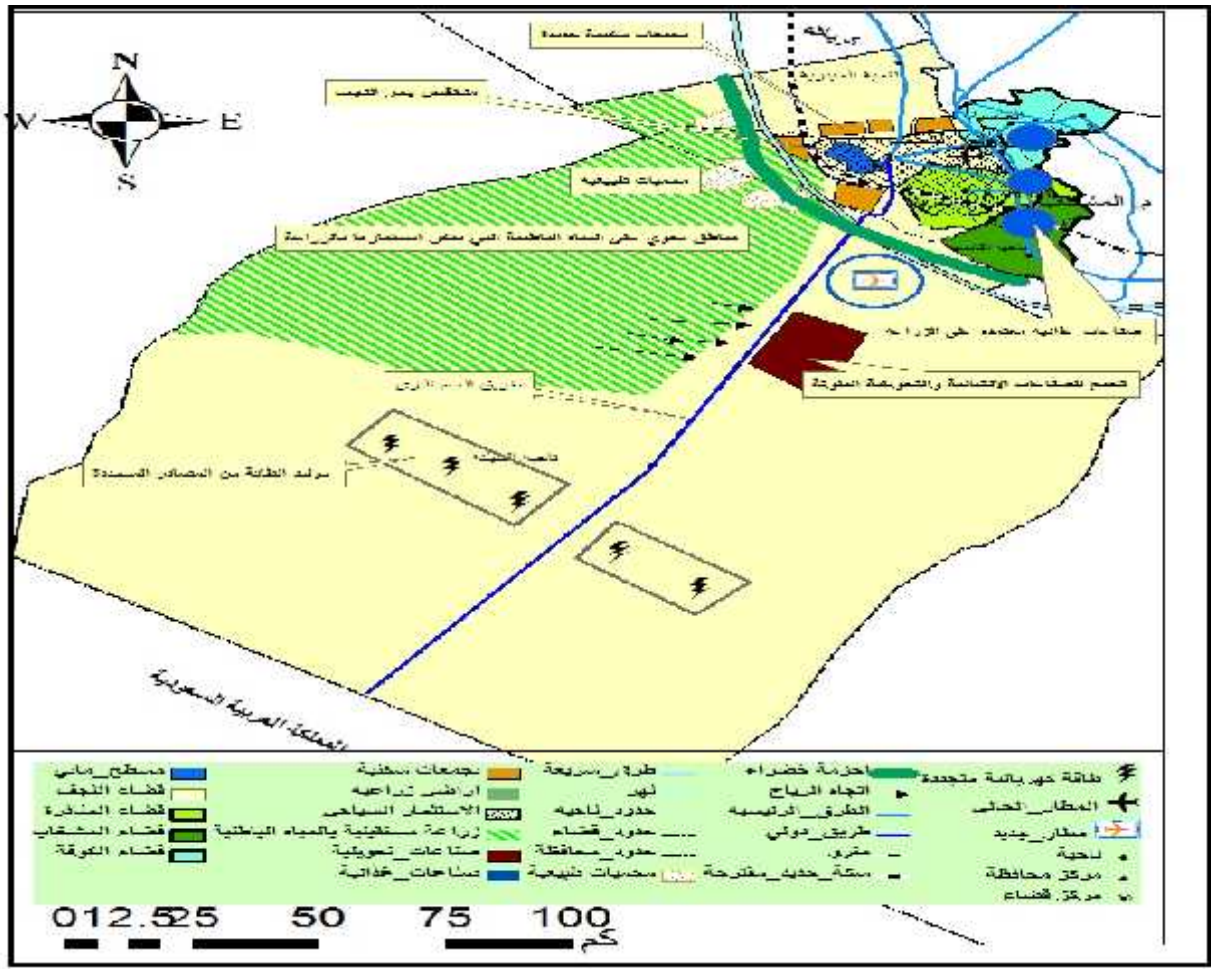

المصدر : الهيئة العامة للمساحة ، بغداد ، خارطة محافظة النجف الادارية .

الهوامش:

١ للاطلاع على تلك السياسات: ينظر – وزارة التخطيط ،الخطة الانمائية لسنوات ٢٠١٣- ٢٠١٧ ،ص٥٤-٦٩ ، بغداد٢٠١٣.

٢ المسح الميداني .

المراجع:

(١)عساف ، عبد المعطي محمد ، ادارة التنمية – دراسة تحليلية مقارنة ، ط١ ، جامعة الكويت ، الكويت ، ١٩٨٨.

(٢)القريشي ، محمد صالح تركي ،علم الاقتصاد والتنمية ، ط١، دار اثراء للنشر والتوزيع ،عمان ، الاردن ، ٢٠١٠.

(٣)سيد ، محمد محسن ، البنية المكانية وسياسات التنمية والاعمار، اطروحة دكتوراه ، مركز التخطيط الحضري والإقليمي ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٩.

(٤)الحبيتري ، نبيلة وبلهداف رحمة ، الاستثمار في المنشآت المستدامة توجه استراتيجي نحو دعم التنمية المكانية ، بحث منشور في الملتقى الوطني الاول (افاق التنمية الاقليمية والمكانية) ، الجزائر ، ٢٠١٤.

(٥)العاني ، د. محمد جاسم ، التخطيط الاقليمي، ط١، دار صفاء للنشر والتوزيع ،عمان، ٢٠١٠.

(٦)الاشعب ، د. خالص حسني ، اقليم المدينة بين التخطيط الاقليمي والتنمية الشاملة ، جامعة بغداد ، ١٩٨٩.

(٧)غنيم ، د. عثمان محمد ، مقدمة في التخطيط التنموي الاقليمي ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن، ٢٠٠٥.

(٨)عياصرة ، ثائر مطلق محمد ، التخطيط الاقليمي دراسة نظرية تطبيقية ، ط١، دار الحامد للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٩.

(٩)عبد العال ، د. احمد محمد ، دراسات في الفكر الجغرافي ، بحث منشور على موقع الانترنت ، ٢٠٠٦.

(١٠)معجم مصطلحات التخطيط العمراني ، وزارة البلديات والتخطيط العمراني ، قطر ، ٢٠١.

(١١) الحسوني ، محمد مسلم محمد ، تطوير الإمكانيات السياحية ضمن أطار التنمية الإقليمية منطقة الدراسة (الرزازة – الحبانية) ، رسالة ماجستير ، مركز التخطيط الحضري و الإقليمي ، جامعة بغداد ، ١٩٩٠.

(١٢)حمد ، د. صبري محمد ، التخطيط الاقليمي والتنمية – دراسة نظرية وتطبيقية ، الطبعة الاولى ، الدار العالمية للنشر والتوزيع، الجيزة ، مصر ، ٢٠٠٨.

(١٣)فرحات ، ايمان سيد محمد ، تقييم سياسات التنمية الموجهة للخروج بالسكان من وادي النيل والدلتا في مصر ، رسالة ماجستير ، كلية الهندسة ، جامعة القاهرة ، ٢٠١٢.

(١٤) الجوهري ، د. محمد محمود ، علم اجتماع التنمية ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان ، ٢٠٠٠.

(١٥) الوكالة الامريكية للتنمية الدولية ، مشروع "USAID–TIJARA" ، برنامج التنمية الاقتصادية في العراق ، ٢٠٠٩.

(١٦) وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، دائرة التنمية الاقليمية والمحلية ،مديرية تخطيط النجف الاشرف ، ٢٠١٧.

(١٧) مصطفى كامل ، التباين المكاني لخصائص الموارد المائية في محافظة النجف الاشرف ، رسالة ماجستير، كلية الآداب ، جامعة الكوفة ، ٢٠٠٢.

(١٨) الموسوي ، د. علي صاحب طالب ، قيم الاحتياجات المائية للمحاصيل الحقلية والمحسوبة مناخيا في محافظة النجف ، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية ، العدد ٤٣، ٢٠٠٠.

(١٩) العطية ، موسى جعفر ، المناخ القديم للصحراء الغربية العراقية من العصر الكاربوني وحتى نهاية العصر الثلاثي ، المجلة العراقية لعلوم الارض ، الجزء الاول ، عدد خاص ،٢٠٠٢ .

(٢٠) شاكر ، سحر نافع ، جيومرفولوجية العراق في العصر الرباعي ، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية ، العدد ٢٣ ، مطبعة العاني ، ١٩٨٩.

(٢١) الزاملي ، صائب ، تقرير عن المعادن النادرة في النجف ، موقع الكتروني http://www.inciraq.com .

(٢٢) وزارة الزراعة ، مديرية زراعة محافظة النجف الاشرف، بيانات غير منشورة ، ٢٠١٧ .

(٢٣) وزارة الموارد المائية ، مديرية الموارد المائية في محافظة النجف، ٢٠١٧ .

(٢٤) الكلابي ، زينب ديكان عباس، دراسة الامكانات التنموية لاستثمار المياه الجوفية في محافظة النجف الاشرف ، مجلة القادسية للعلوم الهندسية ، المجلد ٩ ، العدد٢ ، ٢٠١٦.

(٢٥) جلبي ،علي عبد الرزاق، علم اجتماع السكان ، الطبعة الاولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ،٢٠١١.

(٢٦) هيئة السياحة في النجف، الدليل السياحي والآثاري ،٢٠١٧.

(27) Hoover ,Edgar, An introduction to Regional Economies , h.wolf book ,mfg,co ,New Yourk , 1971.

(28) Buringh. Soils and Soil Condition in Iraq, Wageningen H. Veeumam and Zonen N.V. 1960.